

تفسير النص القرآني تحدده الخصوصيات الثقافية للمفسر

باحثة تونسية: مذاهب المفسرين تأويلات بأدلة ثقافية ومراجع يأخذ بعضها بأعناق بعض



كتاب مفتوح تباينت طرق فهمه وتأويله

يلتمس الأمان من خلال إشارة عابرة في حديث ماثور وإن كان مقطوعاً أو شاذاً. وتضيف الباحثة التونسية بأن التاريخ سلسلة من الأحداث تدرج ضمن نظام مخصوص وتتفاعل بمنطق دقيق متجذر في هاجس الحاضر بعواقبه الاقتصادية والعقدية.

المنهج الانتقائي الذي يحكم عمل المفسر بحسب انتمائه المذهبي، هو منهج نحا إلى القطع في بعض وجوه الخبر الشارح للآيات قطعاً يتوهم أنه يقيني وإغفال ما دونه

لذلك كانت الصلة بين الاجتماعي والنص الديني قلقة ومرجحة؛ لأن المفسر أكثر المسافة الفاصلة بين النص المقدس والعقل المتلبس بشحن الخصوصيات العمرانية، وكان هو نفسه، باعتباره فرداً متجذراً في هاجسه العمراني، قد تلبس بخصوصياته الثقافية التي هي نظام دقيق، فلم يقدر العمل التأويلي أن يقارب النص المقدس إلا به. ومع ذلك ظل النص في وهم النصيين ثابتاً لا يختلف فيه أثنان. وإلا ماذا يعني قياس اللاحق على السابق؟ وماذا يعني استحضار السلطة لمرجعية ليس لها من فضل سوى قربها من فترة النبوة كالعهد الراشدي؟

وتخلص في ختام مقاربتها إلى أنه "نهض منذ بداية هذا القرن من رجال الفكر المحدثين كثيرون، وذلك لأجل تخلص النص القرآني مما اختلط به من مسلمت أسهم في ترسيخها المفسرون والفقهاء عبر العصور، وحبوبه عن النظر والتقليد". وتذكر الباحثة بالخصوص محمد الطاهر الحذاد، "الذي حاول تقديم مشروع تحديثي للأحكام المتصلة بالأحوال الشخصية، وأدرك أنها أحكام وقفت دون مساهمة المرأة في الحياة الاجتماعية، ولا يفوتنا التنبيه إلى مقاربة عبدالعزيز الثعالبي للنص القرآني ودعوته إلى الالتزام بقراءته من غير الاستئناس بفهوم القدامى وتأويلاتهم التي حجب المعاني الثاقبة في آياته، وقدم رؤية تأويلية لنماذج من المعاني القرآنية، فاستخرج منها مشروع تأويل جديد يخرج بالأحكام الفقهية من صلافة التشريع إلى لين المعاملة بين الأفراد في المجتمعات مهما اختلفوا في العقيدة. وما نحن في القرن الـ21 ولا نزال نبحث عن طريق للخروج من هيمنة هذه المسلمت التاريخية في التعامل مع النص الملزم بأحكامه".

لذلك تكون مذاهب المفسرين تأويلات بأدلة ثقافية ومراجع يأخذ بعضها بأعناق بعض، وعليها أن لا نغتر بتراكمها الظاهر لأنها تحمل في كيانها النصي الإشارة إلى حياتها. ثم إن طبيعة النص القرآني وتفسيره غير طبيعة نصوص التوراة والإنجيل؛ لأن النص القرآني في نظر الأصوليين أصل عقيدة المسلمين وكلام الله المعجز والدالة على نبوة محمد. فالتاريخية مرتسمة في تنظير الأصوليين للظاهر مرادفاً للمفهوم، ومقابل للنص، كما هي حاضرة في تفصيل الأصوليين لمقاصد الخطاب وطرق التأويل؛ وهي ذلك الحبل الواصل بين الخبر الناشئ أصلاً وأخلافه، وهي أيضاً الجرح والتعديل، وهي الواصلة بين الحكم الفقهي ومرجعه الثقافي وسؤال العمران المتحول.

مقالات التفسير

تقول الراضوي إن "الظاهر، من خلال حجج المفسرين، أنهم التزموا في الاستدلال على حجة تأويلاتهم بالأخبار عن الرسول في تفسير آية تعذر على الصحابة فهمها أو في رواية مواقف عثر بها بعض الصحابة عن تأويلاتهم، وقد سكت عنها الرسول. ولعل أجلى مظاهر الاستناد كان في اعتماد فهم عمر بن الخطاب لمختلف الآيات. وتجاوز بيان الرسول نفسه؛ بل أوقفنا البحث على جملة من الأحكام أقرها عمر ولم ينزل فيها نص، وعلى الرغم من ذلك تم تأويلها على أن القرآني عليها كامة في ثنائيا النص المنزل، واهتدى إليها عمر أو غيره من الصحابة بفضل تميزه في العلم. اقتضى هذا من اللاحق تقديس العهد النبوي وإرسائه مرجعاً أصلاً في البحث عن حجة الحكم أو البحث عن الدليل عليه. فكان استمرار الحضور النبوي، وحضور أصل العصمة

في الإنجاز الاجتماعي، واختزلت الفترة النبوية والرأسة مفهوم الأسرة المترسبة في الضمير الاجتماعي والصورة المنطوق العالقة بالذاكرة الجماعية، فكان المفسر في البحث عن الحكم في آيات في 'فضاء حنيني' يجول في

التلازم المستمر بين مشاغل الدنيا وهموم الآخرة، فقد هيمنت هذه المسلمة على التفسير، وتلبس مفهوم الحكم الفقهي بالعبادة، وكانت لهذه الرؤية انعكاسها على طبيعة العلاقات الاجتماعية

يتعلق بحال المفسر واشغالاته وظروف زمانه، ومدى استقافته من عبارات القدامى، ولكن في عمله التاريخي هذا مشاكل جمة ننته إلى السائد منها والمؤثر تأثيراً عضوياً، ومن ذلك؛ أولاً تمثل المفسر لفترة الوعي باستحضار كل الروايات التي تزكي في نفس المؤمن الإيمان بحقيقة رسالة محمد وتبعث فيه الشوق إلى استشراق الآخرة.

وكانت هذه الأحاديث ملاذ المفسر من هيمنة التاريخ. ومن هذه الروايات كيفية استحضار المفسر لشخصية الرسول بالجمع بين ما اشتهر عنه وما توهم أنه قد كان. فامتزج التاريخي بالأسطوري في رواية الوحي وفي تصوير شخصية الرسول؛ ولا يخفى مدى تأثير هذه الروايات في عمل التفسير.

ثانياً المنهج الانتقائي الذي يحكم عمل المفسر بحسب انتمائه المذهبي، وهو منهج نحا إلى القطع في بعض وجوه الخبر الشارح للآيات قطعاً يتوهم أنه يقيني وإغفال ما دونه. ثالثاً إلزام الخلف ببيان السلف وأحكامهم التي اقتضتها أعرافهم وأحوالهم العمرانية. رابعاً التلازم المستمر بين مشاغل الدنيا وهموم الآخرة، فقد هيمنت هذه المسلمة على التفسير، وتلبس مفهوم الحكم الفقهي بالعبادة، وكانت لهذه الرؤية انعكاسها على طبيعة العلاقات الاجتماعية.

وتؤكد أن مقالات التفسير هي نص مشترك وموضوع محاولة فهم القرآن والاجتماع معاً. ومن فهم القرآن تنقية العقيدة وبلورة تصور للتوحيد، ومن فهم الاجتماع استخلاص رؤية للكون والتاريخ.

المعنية في قوله "أهل الذكر"، فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون، ولتؤكد أن القرآن قصدها في قوله "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم". فامكن إقامة إطار يدرج فيه التفسير، وأضع التعامل مع النص بحسب درجات غنى الرازي بتفصيلها في قوله "بحور العلم عند الله، فأعطي الرسل منها أودية، ثم أعطت الرسل من أوديتهم أنهاراً إلى العلماء، ثم أعطت العلماء العامة جداول صغيرة على قدر طاقتهم، ثم أجزت العامة سواقي إلى أهليهم بقدر طاقتهم".

فتيسر لمؤسسة التفسير أن تملك زمام الأمور باعتماد منهج يقلص حدود فهم النص ويحفظ طابعه المفارق من فعل التاريخ.

وترى الراضوي أن قيام النص القرآني سلطة في أمة المسلمين لم يحفظه من الخضوع لمسلكين في الفهم مختلفين.

أثر ذلك في جهة تقبله وكيفية قراءته وتأويله، فتباينت طرق الفهم واختلفت لتقترب عند البعض بالتكفير، وتنتسب الحاجة إلى توحيد فهمه بالاستناد إلى مؤسسة مرجع تمتلك شرعية الفهم الحق، لاسيما أن النص ذاته دعا إلى ذلك. ولا شك في أن مهمة هذه المؤسسة كانت عسيرة في البدايات.

وترجع صعوبة قيام هذه المؤسسة بدورها إلى عاملين حكما المنظومة التفسيرية، العامل الأول تاريخي، فإلى جانب ما تركه انقطاع الوحي من تأثير في نفوس المسلمين كان لانتشار البعض من الصحابة في أطراف البلاد المفتوحة، دور في إثناء العلاقة بين المسلمين ونصهم، وذلك عن طريق قراءة القرآن وإفهامه، وكان هؤلاء الصحابة، على اختلاف مذاهبهم في الفهم، سند مؤسسة المفسرين التي سنتسنا في فترات لاحقة حيثما اقتضت الحاجة. أما العامل الثاني فيعود إلى طبيعة النص ذاته، وهو مشغل نشأ مع هؤلاء الصحابة، وبقي السؤال فيه قائماً، والإجابة حوله تتكرر، فقد دعا النص ذاته إلى فهمه "كتاب أنزلناه إليك مبارك لينذروا آياته وليتذكر أولو الألباب"، والحق في السؤال "أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها".

وشهد القرآن على طبيعة تكوينه، فهو "كتاب مبين"، فيه المحكم والمتشابه، "هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات". واتسعت حدود تأويله مع النص اتساع بلاد الإسلام، وتعددت مسالك حوار، بتعدد ثقافات الشعوب المفتوحة.

وتعتبر الباحثة التونسية أن هذه المسائل مجتمعة تقتضي أن تتأسس مؤسسة جامعة وعالمة بالنص تستمد شرعية وجودها منه لإلزام الجموع بشروطها في التفسير، ولتبيين أنها

البيئة الثقافية والاجتماعية التي يعيش فيها المفسر تعتبر عاملاً مؤثراً في توجيه ذهنه بخصوص التعامل مع النص الديني، فهو خاضع، في استنباط أحكامه وإقرارها وإصدارها وتغييرها، لهذه البيئة ومختلف المشاغل الطارئة عليها. في هذا السياق تهتم الباحثة التونسية المتخصصة في التفسير القرآني نائلة السليني الراضوي بمنهج المفسر في قراءته للقرآن، وذلك في بحثها "تاريخية التفسير القرآني والعلاقات الاجتماعية"، حيث اعتبرت أن خضوع تفسير النص القرآني للخلفية التاريخية للمفسر ساهم في تباين القراءات والتأويلات لتقترب عند البعض بالتكفير، ما يستوجب الاشتغال على تقريب الفهم بالاستناد إلى مؤسسة مرجع تمتلك شرعية الفهم الحق، خاصة وأن النص القرآني دعا إلى ذلك.

أيضاً، تلك المسافة الفاصلة بين أصل الحكم "كما نزل" والشكل "النهائي" الذي بلغه هذا الحكم. وهي مسافة تاريخية، إذ لا يمكن أن يتجلى الحكم في تحوله التاريخي في ظرف زمني قصير، وإنما هو خاضع في تغييره لجملة هذه العوامل الثقافية التي تتميز بحركتها الطبيعية التابعة للطابع والسلوك الاجتماعي.

ويقودنا هذا الرأي إلى النظر في منهج التفسير عامة والمقومات التي قام عليها "عمل التشريع" للأحكام خاصة؛ فالمفسر بين هذا وذاك يسعى إلى التوفيق بين طرفين، بين المواضع الاجتماعية القائمة على نسج متحرك دوماً، والنص القرآني، وقد عد حاملاً لجميع الأحكام منها ما كان ومنها ما سيكون. والتاريخية هي نتاج ما يبلغه الفقيه من حكم، وهي الوسيلة الناقلة لهذا الحكم من سلف إلى خلف.

تاريخية التفسير

تشير إلى أن تاريخية التفسير تطرح إشكالية النص القرآني من عدة وجوه، من أدقها تحول كلام الله من مرتبة القرآن، باعتباره معجزة النبي، إلى صحف رتبها زيد بن ثابت في عهد أبي بكر، إلى مصحف جمع عليه عثمان أمة المسلمين وأقصى كل قراءة مغايرة.

ويتجلى أيضاً، في وعي العالم بذلك المسافة الرقيقة المهمة بين كلام الله القديم؛ لأنه جزء من صفاته المتعالية، وذلك الكلام المصرف في لسان العرب. وقد يتجلى أيضاً في حرص المفسر على بلورة عقيدة في التوحيد فينزع إلى التوفيق بين صفتي التعالي والقدم في كلام الله.

وترى الراضوي أن قيام النص القرآني سلطة في أمة المسلمين لم يحفظه من الخضوع لمسلكين في الفهم مختلفين.

أثر ذلك في جهة تقبله وكيفية قراءته وتأويله، فتباينت طرق الفهم واختلفت لتقترب عند البعض بالتكفير، وتنتسب الحاجة إلى توحيد فهمه بالاستناد إلى مؤسسة مرجع تمتلك شرعية الفهم الحق، لاسيما أن النص ذاته دعا إلى ذلك. ولا شك في أن مهمة هذه المؤسسة كانت عسيرة في البدايات.

وترجع صعوبة قيام هذه المؤسسة بدورها إلى عاملين حكما المنظومة التفسيرية، العامل الأول تاريخي، فإلى جانب ما تركه انقطاع الوحي من تأثير في نفوس المسلمين كان لانتشار البعض من الصحابة في أطراف البلاد المفتوحة، دور في إثناء العلاقة بين المسلمين ونصهم، وذلك عن طريق قراءة القرآن وإفهامه، وكان هؤلاء الصحابة، على اختلاف مذاهبهم في الفهم، سند مؤسسة المفسرين التي سنتسنا في فترات لاحقة حيثما اقتضت الحاجة. أما العامل الثاني فيعود إلى طبيعة النص ذاته، وهو مشغل نشأ مع هؤلاء الصحابة، وبقي السؤال فيه قائماً، والإجابة حوله تتكرر، فقد دعا النص ذاته إلى فهمه "كتاب أنزلناه إليك مبارك لينذروا آياته وليتذكر أولو الألباب"، والحق في السؤال "أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها".

وشهد القرآن على طبيعة تكوينه، فهو "كتاب مبين"، فيه المحكم والمتشابه، "هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات". واتسعت حدود تأويله مع النص اتساع بلاد الإسلام، وتعددت مسالك حوار، بتعدد ثقافات الشعوب المفتوحة.

وتعتبر الباحثة التونسية أن هذه المسائل مجتمعة تقتضي أن تتأسس مؤسسة جامعة وعالمة بالنص تستمد شرعية وجودها منه لإلزام الجموع بشروطها في التفسير، ولتبيين أنها



محمد الحماصي
كاتب مصري

النظر في التفسير القرآني قضية تستدعي الحذر، وهو مسألة دقيقة تناولها العلماء فاختلّفوا فيها؛ لأنها تقوم على البحث في طبيعة النص القرآني من حيث تميزه عن النصوص المقدسة المنزلة، كما أنه نص أثبت إعجاز محمد، وعليه قام مفهوم النبوة في الإسلام، وعد مسالة من أمهات المسائل الدينية والمباحث الكلامية. في ضوء هذه الرؤية تهتم الباحثة التونسية المتخصصة في التفسير القرآني نائلة السليني الراضوي بمنهج المفسر في قراءته للقرآن، وذلك في بحثها "تاريخية التفسير القرآني والعلاقات الاجتماعية" الصادر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، انطلاقاً من فرضية "أن عمل المفسر في القديم مزدوج الوظيفة، فهو يشترق عمله من البيئة الاجتماعية ومختلف المشاغل الطارئة عليها، وكان هو فيها من بين عناصرها النسيطة في تشكيلها والتأثر بها".



نائلة السليني

الباحثة التونسية تعتبر أن هذه المسائل مجتمعة تقتضي أن تتأسس مؤسسة جامعة وعالمة بالنص تستمد شرعية وجودها منه

وتضيف الراضوي "لا غرابة، إذا، أن تجد المتكلم مفسراً على نحو معين، وكذا الأصولي والفقيه، وجميعهم ينطق بما تحتاج إليه بيئة الاجتماع. وأضحت سلطة المفسر في المجتمعات الإسلامية عظيمة الشأن من خلال الأسباب التي تنتظم بها هيئة الاجتماع والأركان التي تقوم بها كالأسرة والتنظيم الأفراد ومعاملاتهم الاقتصادية وعلاقاتهم بغيرهم من أهل الكتاب.

سلطة المفسر

في هذا الإطار العام يتنزل بحثنا، ولا نعنى بالمشاغل العامة للمفسر إلا ما لامس القضايا الاجتماعية ذات الأثر العميق في المجتمعات الإسلامية. إنما يقوم مشغلنا على تعقب الأحكام الفقهية منذ نشأتها في النص القرآني، ومراقبتها في رحلتها الطويلة التي قطعتها في الفكر الإسلامي إن صح القول.

ذلك هو موضوع التاريخة الذي نروم بيانه وتحليل الأعراس التي أسهمت في بناؤه وتحريكه بكيفيات تضمن للأحكام أن تتلاءم في ما بينها، وأن تحفظ لكيونتها البقاء والتألق بحسب ألوان الأوضاع الاجتماعية في أجلى مظاهر تغيرها".

وتوضح الباحثة التونسية أن التاريخة مبحث يقوم على مقومات الأصل التاريخي الذي اقتضى قيام حكم بعينه، وهي الخلفية التاريخية بجميع مطابقتها الثقافية التي وجهت ذهن المفسر في تعامله مع الأحكام، وهي،